شؤون اقتصادية

د.محمد العلي القري*

توظيف الأموال

اتخذت السلطات المعنية في بلادنا قراراً جريئاً وقوياً الأسبوع المنصرم بتوقيف عمل عشرات من مؤسسات توظيف الأموال. وهذا القرار وان كان نهاية تلك المؤسسات، فلا يجب ان يكون (نهاية القصة). ما احوجنا إلى النظر والتأمل ودراسة هذه الظاهرة واستقصاء اسبابها وطرح الاسئلة المهمة والبحث عن الاجابات المناسبة لها فعلى سبيل المثال:

١- لماذا تأخر هذا القرار سنوات طويلة مع ان الأمر كان فاشياً معروفاً لعامة الناس، وكان أكثر هؤلاء يخالفون نصوصاً صريحة في نظام مراقبة البنوك بانه لا يجوز تلقي الأموال الا بترخيص بنكي.

٢- وما احوجنا اليوم إلى مراقبة عدد من (المؤسسات البديلة) التي ستنشط لامتصاص مدخرات الناس بعد اغلاق المؤسسات السابقة، وبخاصة ما يسمى (مساهمات الأراضي). لا ريب ان مساهمات الأراضي هي استثمار نافع ومفيد وفي كثير من الأحيان ذات جدوى اقتصادية تعود بالربح والفائدة على جميع اطرافه وتزيد من الأراضي الصالحة للسكن، ولكن ما لم تنضبط عمليات المساهمات المذكورة بنظام صارم فهي حرية ان تولد عمليات توظيف كتلك التي اغلقت في الأسبوع المنصرم. لماذا لا نجعل جميع المساهمات تتم عن طريق البنوك بان ينشئ البنك صندوقاً استثمارياً خاصاً لهذا الغرض فيكون البنك وكيلاً عن المدخرين الصغار يتوافر على الخبرة والقوة والكفاءات التي نتأكد من ضبط المصروفات والايرادات ومن ثم تحفظ أموال الناس من التلاعب والاختلاس، وهناك تجارب ناجحة في هذا المجال. اما تجميع هذه الأموال العظيمة باسماء أفراد أو مؤسسات فردية أو نحو ذلك فهو طريق مفتوح إلى مشكلة كتلك التي انتهينا منها الأسبوع المنصرم.

٣- ليس عسيراً ان ندرك لماذا كان اقبال الناس عظيماً على هذه المؤسسات عندما نعرف ان بعضها كان يدفع ربحاً قدره ٧٠٪ (يدفع وليس يولد). ولكن ما يصعب فهمه وادراكه لماذا كان ممكناً لبعض هؤلاء ان ينشئ بنوكاً في السودان والبحرين والامارات ولم يكن يستطيع تأسيس شركة مالية تضفي الشرعية على نشاطه في داخل البلاد، ما احوجنا اليوم إلى مراجعة القوانين التي تنظم النشاطات المالية، اخذين بالاعتبار الغرض الأساس من هذه القوانين وهو تنظيم النشاطات التي يرغب الناس في ممارستها مادام انها ضمن نطاق الاباحة الشرعية والاخلاقية، وليس منعهم من كل نشاط لا تنص القوانين على اباحته، ان القوانين والأنظمة انما جاءت لخدمة الناس بحفظ حقوقهم ومنعهم من ظلم بعضهم البعض وليس تضييق المساحة التي يمكن ان يتحركوا فيها دون مبرر أو مصلحة واضحة. لو كان بامكان هؤلاء انشاء البنوك في داخل المملكة أو تملك البنوك القائمة هل كانوا احتاجوا إلى الذهاب إلى خارج الحدود ولكان ممكناً ضبط اعمالهم ومراقبتها وحماية صغار المدخرين من ضياع (تحويشة العمر).

*أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز